التحول الرقمي في القطاع الضريبي في المنطقة العربية مع التركيز على التجربة الجزائرية

Digital Transformation in the Tax Sector in the Arab Region with a Focus on the Algerian Experience

طارق والي *[1]، عيسى حميدي [2] محمد عوامر [3]

[1]جامعة الوادي، (الجزائر)، ouali.tarek @univ-elouad.dz

[2]جامعة البليدة 2، (الجزائر)، hamidi.aissa@univ-blida2.dz

[3]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، ouamer.mohammed@univ-alger3.dz

ملخص:

تسلط هذه المداخلة الضوء على أهمية التحول الرقمي في القطاع الضريبي في المنطقة العربية عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص. كما تحاول ابراز فوائد تحديث الأنظمة الضريبية من خلال التكنولوجيا، بما في ذلك تحسين الكفاءة، الشفافية، والامتثال. كما تناقش أيضا التحديات التي تواجه الجزائر في هذا التحول، مثل محدودية البنية التحتية، ضعف المعرفة الرقمية، والمقاومة التنظيمية.

وبالاعتماد على تجارب دول أخرى، تؤكد المقالة على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، رفع الوعي الرقمي، وإعادة تدريب الموظفين لضمان التنفيذ الناجح لنظام ضريبي رقمي. وتختتم المداخلة بتسليط الضوء على التأثيرات الإيجابية المحتملة لهذا التحول على الاقتصاد والمجتمع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي، نظام ضريبي، الجزائر.

Abstract:

This presentation highlights the importance of digital transformation in the tax sector across the Arab region, with a particular focus on Algeria. It aims to showcase the benefits of modernizing tax systems through technology, including improved efficiency, transparency, and compliance. It also discusses the challenges Algeria faces in this transformation, such as limited infrastructure, low digital literacy, and regulatory resistance.

Drawing on the experiences of other countries, the paper emphasizes the importance of investing in digital infrastructure, raising digital awareness, and retraining employees to ensure the successful implementation of a digital tax system. It concludes by highlighting the potential positive impacts of this transformation on Algeria's economy and society.

Keywords: digital transformation, tax system, Algeria, efficiency, transparency, compliance, challenges, best practices.

* المؤلف المرسل. والي طارق

1. مقدمة:

تعد الرقمنة الضريبية خطوة مهمة في مسار التحول الرقمي الشامل الذي يشهده العالم في مختلف المجالات، مع التطور التكنولوجي السريع والاعتماد المتزايد على الحلول الرقمية، أصبحت الأنظمة التقليدية لجمع الضرائب ومعالجتها غير كافية لمواكبة احتياجات العصر الحديث، وعليه تبنت دول المنطقة العربية بما فيها الجزائر نهجا شاملا لتطوير أنظمتها الضريبية بما يتماشى مع التطورات الدولية وللاستفادة من مزايا التكنلوجيا الحديثة، والتي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في تحسين الخدمات الحكومية بما في ذلك قطاع الضرائب، وذلك بتحويل العمليات الضريبية من الإجراءات الورقية اليدوية إلى أنظمة إلكترونية متطورة تسهل جمع المعلومات، تقديم الإقرارات الضريبية وتحليل البيانات بشكل أسرع وأدق، ما يجعل رقمنة النظام الضريبي القطري يساهم في تحسين الامتثال الضريبي وتقليل التهرب، وتعزيز سرعة وكفاءة العمليات الإدارية في الهيئات الضريبية، كما تتيح للأفراد والشركات سهولة أكبر في التعامل مع التزاماتهم الضريبية، مما يؤدي إلى تحسين التعاون بين المكلفين بالضرائب والإدارات الحكومية، وتسعى قطر باستخدام الرقمنة الضريبية إلى إحداث نقلة نوعية نحو بناء نظام ضريبي أكثر مرونة وشفافية وكفاءة.

الإشكالية:

على الرغم من الجهود التي تبذلها دول المنطقة العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص في مجال رقمنة القطاع الضريبي، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه العديد من التحديات البنيوية والتقنية والتنظيمية. فكيف يمكن للجزائر، كأحد أبرز دول المنطقة العربية، تحقيق رقمنة ناجحة للقطاع الضريبي وضمان فعاليتها في تحسين التحصيل الضريبي وخدمة المكلفين، مع مراعاة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، التوعية الرقمية، ومقاومة التغيير داخل الإدارة؟

الفرضية:

يمكن للتحول الرقمي للقطاع الضريبي في الجزائر أن يسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة والشفافية في تحصيل الضرائب، بشرط التغلب على التحديات البنيوية والثقافية والتنظيمية المتعلقة بالوعي الرقمي لدى المكلفين والموظفين، وتعزيز الأمن السيبراني لضمان حماية البيانات الشخصية.

2. الإطار المفاهيمي لرقمنة الضرائب:

1.2 مفهوم الرقمنة الضريبية:

عرفت الرقمنة الضريبية على أنها تقنية حديثة تسعى إلى إعطاء خدمات جبائية عالية الجودة للمكلفين بالضريبة بالإضافة إلى تنفيذ بفعالية إجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين، وما يميز

الرقمنة الضريبية هو تقديم الخدمات عبر منصات رقمية متاحة للجميع على سبيل المثال (التصريح الجبائي، الترقيم الجبائي، الوثائق الجبائية)[1]، وفي تعريف أخر هي إستراتيجية قائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء دراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الإستراتيجية من بين أحد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية والتي يتطلب فيها أن تكون بأقل تكلفة وتتم في التوقيت المناسب والعنصر الأهم تفي باحتياجاتهم[2]. من خلال التعريفين السابقين يتضح أن الرقمنة الضريبية تعني تحويل العمليات والإجراءات المتعلقة بالضرائب إلى عمليات رقمية تعتمد على التكنولوجيا بدلاً من العمليات التقليدية الورقية حيث يهدف هذا التحول إلى تحسين كفاءة جمع الضرائب، وتبسيط الإجراءات للمكلفين بالضرائب، وزيادة الشفافية، تشمل الرقمنة الضريبية:

- تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية، بدلاً من تقديم الإقرارات الورقية، يمكن للشركات والأفراد تقديمها عبر الإنترنت؛
- التحصيل الإلكتروني للضرائب أي تحويل المدفوعات الضريبية إلى النظام الإلكتروني مما يسهل على الأفراد والشركات دفع الضرائب بشكل أسرع وأدق؛
- استخدام التكنولوجيا في التدقيق، يساعد استخدام أدوات تحليل البيانات والتعلم الآلي في تحسين عمليات التدقيق الضريبي والكشف عن التهرب الضريبي
- إتاحة الوصول إلى المعلومات من خلال المنصات الإلكترونية، يمكن للأفراد والشركات الوصول بسهولة إلى معلوماتهم الضريبية ومتابعة حالة إقراراتهم الضريبية.

وعليه تهدف الرقمنة الضريبية إلى تحسين الامتثال الضريبي، تقليل التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الإدارات الضريبية.

2.2 أهمية التحول الرقمي الضريبي:

تكمن أهمية التحول الرقمي الضريبي في الفوائد العديدة التي يجلبها لكل من الحكومات والمكلفين بالضرائب حيث تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، التي أصبحت تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونياً في بعض الدول ومن بين أبرز هذه الفوائد:[3]

- **تحسين الكفاءة الإدارية:** يساعد التحول الرقمي في تقليل الإجراءات البيروقراطية المعقدة، مما يتيح للإدارات الضريبية العمل بشكل أسرع وأكثر فعالية في معالجة الإقرارات الضريبية وتحليل البيانات.

- **تبسيط العمليات للمكلفين بالضرائب:** من خلال تقديم الإقرارات الضريبية والدفع إلكترونيًا، تصبح العمليات أسهل وأقل تعقيدًا، مما يشجع الامتثال الضريبي ويقلل من فرص الأخطاء.
- **زيادة الشفافية:** الرقمنة تسهم في تحسين الشفافية في العمليات الضريبية من خلال توفير سجلات إلكترونية دقيقة يمكن مراجعتها بسهولة، مما يقلل من التهرب الضريبي والتلاعب.
- **تحصيل الضرائب بشكل أسرع:** بفضل أنظمة الدفع الإلكتروني، يمكن للحكومات تحصيل الضرائب بشكل أسرع مما يسهم في تحسين التدفق النقدي للحكومة.
- **توسيع القاعدة الضريبية:** ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الالكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية، على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50 % في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة [4]. يمكن للرقمنة أن تساعد في تخفيف قيود المعلومات من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب[5].
- **تقليل التهرب الضريبي:** من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن اكتشاف الأنماط المشبوهة أو الأنشطة غير القانونية بسهولة أكبر، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي.
- **خفض التكلفة:** يقلل التحول الرقمي من الحاجة إلى الأوراق والموارد البشرية لتنفيذ العمليات الضريبية، مما يساهم في خفض التكاليف الإدارية على المدى الطويل.
- **تحسين الامتثال الضريبي:** يُسهل التحول الرقمي الامتثال للوائح الضريبية، مما يجعل من السهل على الأفراد والشركات الوفاء بالتزاماتهم الضريبية دون تعقيدات.
- **تحسين القرارات الحكومية:** توفر الرقمنة بيانات دقيقة وفي الوقت الفعلي يمكن استخدامها لتحليل الاتجاهات الاقتصادية واتخاذ قرارات سياسية أفضل بناءً على المعلومات الضريبية المتاحة

- **2.2 متطلبات التحول الرقمي في القطاع الضريبي:**

هناك عدة عوامل تؤثر في نجاح التحول الرقمي في القطاع الضريبي وتطبيقه بفعالية، وهذه العوامل تشمل:

- **البنية التحتية التكنولوجية:** تحتاج رقمنة الضرائب إلى بنية تحتية قوية تشمل شبكة إنترنت موثوقة، أنظمة معلومات متطورة، وأدوات لتحليل البيانات، غياب أو ضعف البنية التحتية يمكن أن يعيق تنفيذ الرقمنة بشكل كامل.

- **الإطار القانوني والتنظيمي**: يجب أن يكون هناك تشريعات وقوانين واضحة تدعم التحول الرقمي في النظام الضريبي، هذه القوانين يجب أن تغطي جوانب مثل الحماية القانونية للبيانات الشخصية وضمان حقوق المكلفين بالضرائب.
- **الوعي الضريبي التكنولوجي**: الوعي الضريبي هو الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة، وكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع كلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة، فيزداد إقبالهم على دفع الضرائب مختارين، ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل[6]، وكذا مستوى وعي المكلفين بالضرائب (أفراد وشركات) بالتكنولوجيا يلعب دوراً مهماً، وفي حال غياب الفهم الكافي للتعامل مع الأنظمة الرقمية، قد تكون هناك صعوبة في تبني الرقمنة بفعالية.
- **الأمن السيبراني**: هو نظم المعلومات واتصالات الدولة، حيث تكون المعلومات الواردة فيه محمية من أي موع من التلف والاستخدام غير المصرح به أو التعديل أو الاستغلال[7]، ونظراً لأن الرقمنة تعتمد على الأنظمة الإلكترونية، يجب أن يكون هناك نظام قوي لحماية البيانات من الهجمات السيبرانية والتأكد من سرية وأمان المعلومات الضريبية.
- **الدعم الحكومي**: الرقمنة تتطلب دعماً سياسياً قوياً وإرادة من الحكومات لتبني التكنولوجيا وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير وتنفيذ الأنظمة الرقمية بشكل فعال.
- **التكامل بين الجهات الحكومية**: يجب أن تكون هناك قدرة على التكامل والتواصل بين الإدارات والجهات المختلفة المسؤولة عن الضرائب حتى يتم جمع وتبادل البيانات بشكل فعال.
- **التكلفة والاستثمار**: الرقمنة تتطلب استثمارات كبيرة في الأنظمة والتدريب والتطوير، الحكومات تحتاج إلى تخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ الرقمنة بشكل صحيح.
- **الثقافة المؤسسية**: التحول الرقمي يتطلب تغييرات في الثقافة المؤسسية داخل الإدارات الضريبية، بما في ذلك تعزيز الابتكار وتبني طرق عمل جديدة قائمة على التكنولوجيا
- **الامتثال والالتزام من المكلفين**: نجاح الرقمنة يعتمد على مدى التزام الأفراد والشركات بالتحول إلى الأنظمة الرقمية وتقديم إقراراتهم والدفع عبر المنصات الإلكترونية.

بتوفر هذه العوامل بشكل متكامل، يمكن للرقمنة الضريبية أن تحقق أهدافها بكفاءة عالية وتحسن من النظام الضريبي بشكل عام.

3. التحديات الاقتصادية والتحولات الضريبية في المنطقة العربية، مع التركيز على حالة الجزائر:

1.3. ضغوط المنافسة الضريبية الدولية وانعكاساتها على أداء القطاع الضريبي في الدول العربية:

تتميز المنطقة العربية بطابعها الاقتصادي المتباين كما انها تظهر تنوعا أو اختلافا في طبيعة الأنظمة الضريبية، تعكس أساسا الاختلاف في هياكل اقتصاداتها رغم وجود بعض أوجه التشابه، إلا أن هناك اختلافات واضحة في الهياكل الضرايبية وفعاليتها داخل المنطقة العربية. فبالنسبة للدول المصدرة للبترول، فقد اعتمدت لعقود مضت بشكل كبير على العائدات الضريبية والجبائية من قطاع النفط والغاز، وقد ساهم هذا التوجه الحكومي نحو الاعتماد أكثر على ضرائب ورسوم الانتاج والتصدير النفطي والغازي بشكل كبير في تخفيف العبء الضريبي الذي يبدوا منخفضا نسبيًا على الأفراد والشركات مقارنة بمناطق أخرى من العالم. ومع ذلك، لكن منذ عودة التقلبات لأسعار البترول منتصف 2014 ظهرت الحاجة إلى التنويع الاقتصادي بما في ذلك الحاجة إلى تنويع الهيكل الضريبي، وظهر اتجاه متزايد في مجموعة الدول المصدرة للبترول نحو توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبي والاعتماد على أشكال جديدة من الضرائب أو تغيير النسب المئوية للهيكل الضريبي.

وقد شكلت ضريبة القيمة المضافة(**VAT**) ، في هذا الشأن تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث اعتمدت عدة دول خليجية هذه الضريبة الاستهلاكية مثل الامارات والسعودية بينما توجهت دول أخرى لرفع نسبتها مثل الجزائر . وتهدف ضريبة القيمة المضافة إلى توليد إيرادات إضافية وتعزيز الايرادات القائمة وتعويض جزء من الايرادات المتراجعة مع تراجع أداء القطاعه النفطي. ومع ذلك، لكن تطبيق واجه تنفيذ هذه الاصلاحات الضريبية تحديات في بعض البلدان بسبب المخاوف بشأن تأثيرها على مستويات الأسعار المحلية وبالتالي مستوى رفاهية المواطن، وتأثيرها على تنافسية. البيئة الاستثمارية في ظل تراجع مستوى العبء الضربي على الشركات في العالم بفعل اشتداد المنافسة الضريبية بين الاقتصادا العالمية كما يتضح من خلال الشكل الموالي:

شكل 01: تأثير المنافسة الضريبية على معدلات ضريبة دخل الشركات في المنطقة العربية والعالم (1980-2020)

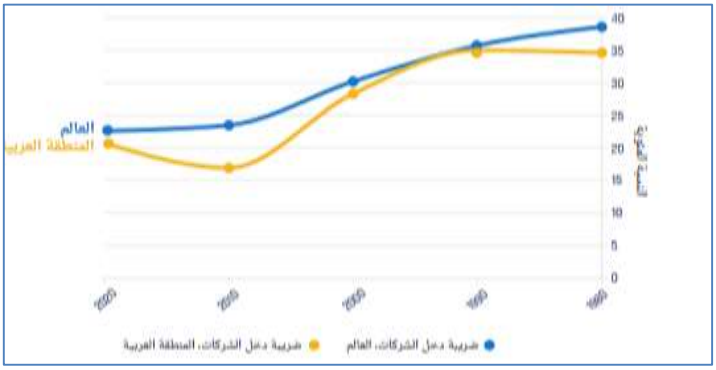

المصدر[8]: الاسكوا. (2023). خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications [Oct 20,2024]. تم الوصول إليه في 3ص.

يظهر الشكل اتجاهًا عامًا نحو انخفاض معدلات ضرائب دخل الشركات سواء على مستوى العالم أو في المنطقة العربية. هذا الانخفاض يعكس منافسة شرسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات، حيث تلعب ضريبة الدخل دورا رئيسيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويبرز الشكل أيضا اختلافات في معدلات الضرائب بين العالم والمنطقة العربية. فالمنطقة العربية شهدت انخفاضًا أكبر في معدلات الضرائب مقارنة بالعالم، ما يعكس السياسات الضريبية المتساهلة في المنطقة.

وقد أثرت التغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية على معدلات الضرائب على سبيل المثال، أدت الاضطرابات السياسية والأمنية التي مرت بها المنطقة إلى زيادة مستوى المخاطر للمنطقة وفي ظل ارتفاع مستويات البطالة وضعف التنويع الاقتصادي فلم يكن أمام السلطات سوى خيار تقليص العبء الضريبي المباشر على الشركات الاجنبية للتنافس في بيئة ضريبية شديدة المنافسة.

لكن هذا التوجه من قبل السلطات نحو تقليص معدلات ضريبة دخل الشركات التي تعتبر من مصادر الدخل الضريبي الرئيسية صاحبه تأثيرات جانبية على مستويات الايرادات الضريبية، حيث أن تقليص معدل ضريبة دخل الشركات بنسبة قاربت 15 بالمائة خلال العقود الأربعة الماضية يعني حتما تراجعًا ملحوظًا في الإيرادات الضريبية المتأتية من هذا المصدر، مما يضطر الحكومات العربية إلى الاعتماد أكثر على مصادر ضريبية بديلة بامكانها تغطية حجم الإنفاق العام المتزايد سنويا، مثل التوجه نحو زيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة الرسوم الجمركية.

وفي هذا الخصوص تعتبر التكنلوجيا من الحلول القليلة التي تتيح تحسين حصيلة الايرادات من حيث القيمة وحتى من حيث زمن التحصيل من دون اللجوء إلى الاجراءات الضاغطة سواء على الميزانية العامة (اجراءات الاعفاءات والتقليص للضرائب) أو على دافعي الضرائب (الأفراد أو الشركات)، وذلك بالنظر للمزايا الفريدة التي تقدمها الحلول التكنولجية ممثلة برقمنة الادارة الضريبية حيث أنها تكفل تحقيق الكفاء والشفافية وسرعة الامتثال في الأداء الضريبي للمكلفين.

2.3 برنامج التحول الرقمي للقطاع الضريبي في الجزائر:

يعد التواصل والتفاعل مع دافعي الضرائب وتسهيل مشاركتهم أمرا أساسيا لتشغيل الإدارة الضريبية بطريقة سلسة، وتتم إدارة ذلك ودعمها عبر العديد من نقاط الاتصال لعل ابرزها الخدمات الإلكترونية التي تساعد في حل الخلافات التي قد تنشأ حيث تتيح التطورات في الرقمنة للإدارات الضريبية تحسين نقاط التواصل القائمة مع دافعي الضرائب أو إنشاء نقاط تواصل جديدة [9]. وفي اطار تبني رقمنة القطاع الضريبي تبنت العديد من بلدان المنطقة العربية عدد من الخدمات الرقمية بهدف تسهيل الخدمات الضريبية وتسريع

عملية التحصيل وتحسينها، ولم تكن الجزائر الاستثناء من ذلك، حيث تبنت المديرية العامة للضرائب برنامج طموح لرقمنة القطاع من خلال عدد من الاجراءات التي تهدف للتحسين التدريجي لخدمات التصريح والتصريح الضريبيين.

أولا: المنصة الرقمية"مساهمتك":

تسعى وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب لاصلاح المنظومة الضريبية من خلال تبني رقمنة قطاع الضرائب لأجل العمل على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين خاصة فيما يتعلق بالتحصيل. وفي هذا الشأن أطلقت المديرية بوابو الكترونية "**مساهمتك**" تهدف إلى تسهيل الإجراءات الضريبية عبر الإنترنت، مثل التصريح ودفع الضرائب. وتركز البوابة أساسا على قباضات الضرائب التي لا تتوفر على مراكز ضريبية، مما يوفر للمكلفين تجربة إلكترونية سلسة [10].

ويمكن من خلال الولوج للبوابة الالكترونية الضريبية "**مساهمتك**" أنها تقدم عدة مزايا تجعل عملية التصريح والدفع الضريبي أكثر كفاءة وسهولة مقارنة بالطريقة التقليدية في التصريح والتحصيل الضريبي . فبحسب المديرية العامة للضرائب فإن البوابة تضمن تبادل آمن للبيانات بين المكلفين بالضريبة والبوابة الالكترونية بما يضمن حماية المعلومات الحساسة. كما أن هذه الخدمة الإلكترونية مزودة بأدوات مساعدة تسهل عملية الاستخدام لتفادي أخطاء الحساب والأخطاء الناتجة عن المعاملات الورقية التقليدية.

وترتبط عمليتي التصريح والدفع معا بشكل متناسق ومتكامل على مستوى المنصة، فعند إرسال التصريح الضريبي عبر البوابة، يتم تحويله تلقائيًا إلى قسم الدفع، مما يضمن استلام المصالح الجبائية للتصريح بشكل صحيح. يمكن للمكلف بعد ذلك تسديد الضرائب والرسوم إلكترونيًا بسهولة باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية. عقب إتمام العملية بنجاح، ليستلم المكلف بعدها إيصال الدفع في فضائه الخاص على البوابة، مما يوفر له توثيقًا رسمياً لإتمام المعاملة.

وبالنسبة لعملية الدفع الالكتروني فإن المكلف بإمكانه الدفع إما باستخدام بطاقة الدفع ما بين البنوك بمبلغ يصل حتى عشرين مليون دينار أو باستخدام بطاقة الدفع البريدية وبمبلغ يصل قرابة مليون دينار. وتوجه هذه التسهيلات أساسا إلى التجار والشركات الصغيرة بما يمكنهم من تجنب الدفع النقدي على مستوى شبابيك التحصيل الضريبي التقليدية.

ويمكن القول أن هذه الإجراءات الرقمية ستسهم حتما في زيادة كفاءة النظام الضريبي الجزائري وتحسين الخدمة الضريبية بشرط تعميمها وحلولها محل الاجراءات التقليدية تدريجيا. ويمكن عرض أهم الخدمات التي تقدمها البوابة الالكترونية الضريبية "مساهمتك"كما يلي [11]:

1. الولوج الشخصي إلى بيانات حساب المكلف بالضريبة .

2. التصريح الضريبي والرسوم لـ: التصريح الضريبي الشهري (**G50**) بمختلف انواعها، (**G12**)، (**G12**مكرر)، رسم التوطين البنكي.
3. تقدم البوابة مساعدة ألية وحساب ألي للمبالغ المستحقة الدفع بمجرد ادخال البيانات في حساب المكلف.
4. دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد باستخدام البطاقة البنكية والبريدية وأيضا التحويل الالكتروني (**E–Banking**).
5. متابعة مستمرة للتصريحات وعمليات الدفع المنجزة.

ثانيا: المنصة الرقمية "جبايتك":

تُعد منصة **'جبايتيك'**، التي تجمع بين كلمتي **'جباية'** و**'تكنولوجيا المعلومات والاتصالات'**، حلًا مبتكرًا لتبسيط الإجراءات الضريبية. فهي تتيح للمكلفين بالضريبة إنجاز معاملاتهم الضريبية المختلفة، مثل تقديم التصاريح وسداد المستحقات، بكل سهولة ويسر عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى زيارة المراكز الضريبية [12]. وتتوفر خدمة هذه البوابة "**جبايتك**" في قرابة الـ 40 مركزا ضريبيا في الجزائر.

ومثل سابقتها، فإن منصة **'جبايتيك'** توفر عددا من الخدمات المجانية المرتبطة بالتصريح والدفع، باستثناء حدوث ظرف طارئ، وهي تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها. ويتم فيها تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة بصفة آمنة. يرفق استخدام هذه الخدمات بأداة مساعدة من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الناتجة عن الاجراءات الورقية. يتبع إرسال التصريح عبر هذه البوابة بإصدار إشعار بالدفع وذلك بصفة آلية تبرر ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الجبائي وتبرز أهم الخدمات الرقمية التي توفرها المنصة "**جبايتك**" في النقاط التالية [13]:

1. الولوج إلى بيانات التعريف الخاصة بالمكلف.
2. إدخال البيانات عن طريق المساعد الآلي للتصريحات بالضرائب والرسوم مع حساب آلي.
3. إمكانية طبع الإشعار بالدفع يتضمن تفاصيل الضرائب والمبلغ المصرح بها.
4. دفع الضرائب والرسوم المصرح بها إلكترونياً للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بترخيص اقتطاع المبلغ الواجب دفعه من حسابكم البنكي مباشرة.
5. متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

3.3. التحديات التي تواجه التحول الرقمي في القطاع الضريبي في الجزائر:

يواجه التحول الرقمي في القطاع الضريبي في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية. أحد أبرز هذه التحديات هو ضعف البنية التحتية

الرقمية في البلاد. فبالرغم من التقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة، لا يزال الإنترنت غير سريع في العديد من المناطق، مما يؤثر على قدرة المكلفين على الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بفعالية. البنية التحتية تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل العمليات الرقمية، فإذا كانت الشبكات غير مستقرة أو بطيئة، فإن عمليات التصريح والدفع الضريبي عبر الإنترنت تصبح معقدة وبطيئة، ما يؤدي إلى إحباط المستخدمين وتقليل الثقة في النظام.

التحدي الثاني يكمن في نقص التوعية والثقافة الرقمية بين المكلفين بالضريبة، خصوصاً في فئات التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تعتمد بعد بشكل كامل على التكنولوجيا في إدارة أنشطتها المالية. العديد من هؤلاء المكلفين يفضلون التعامل بالطريقة التقليدية نتيجة للخبرة المحدودة في استخدام الأدوات الرقمية أو خوفاً من الوقوع في أخطاء نتيجة قلة الفهم. على الرغم من وجود منصات مثل "**مساهمتك**" و"**جبايتك**" التي تقدم خدمات مبسطة وآمنة، إلا أن الكثير من المكلفين يحتاجون إلى المزيد من التدريب والتوجيه لاستخدام هذه الأدوات بفعالية، وهو ما يمثل تحدياً أمام الجهود الحكومية لتحقيق التحول الرقمي الكامل.

التحدي الثالث يرتبط بمقاومة التغيير داخل الهياكل الإدارية نفسها. الموظفون العاملون في الإدارات الضريبية قد يواجهون صعوبات في التكيف مع الأنظمة الجديدة، لا سيما في ظل نقص التدريب المهني المطلوب لفهم العمليات الرقمية بشكل متكامل. عدم وجود تكامل كافٍ بين الأنظمة الإلكترونية والموظفين قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات في سير العمل، خصوصاً في المراحل الانتقالية حيث يتم الانتقال من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية. هذا التحدي يبرز الحاجة إلى إعادة تدريب الموظفين وإدخالهم في دورات تكوينية تسهم في تعزيز قدراتهم في التعامل مع التكنولوجيا.

أخيراً، هناك تحدٍ يخص الأمان الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية للمكلفين. على الرغم من تأكيد السلطات الجزائرية على وجود أنظمة تأمين لحماية البيانات وتبادل المعلومات بأمان، إلا أن المخاوف من اختراق البيانات أو تسربها لا تزال قائمة. الأمن السيبراني يمثل حجر الزاوية في أي عملية تحول رقمي ناجح، لذا فإن أي اختراق أو تهديد قد يؤدي إلى تقويض الثقة في النظام بأكمله، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات قوية لضمان حماية البيانات الشخصية والتصاريح المالية للمكلفين.

4.3. نحو بناء نظام ضريبي رقمي متكامل في الجزائر بالاستفادة من التجارب الدولية:

ويمكن لتجارب الدول المتقدمة في التحول الرقمي الضريبي أن تقدم دروسًا مفيدة جدًا للجزائر في سعيها لتحقيق رقمنة القطاع الضريبي. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو تجربة إستونيا، التي تُعد رائدة عالميًا في هذا المجال. قامت إستونيا بإنشاء نظام ضريبي رقمي متكامل يسمح للمواطنين والشركات بإتمام جميع التعاملات الضريبية عبر الإنترنت بسهولة بالغة وفي وقت قياسي. يمكن للمكلفين تقديم التصاريح الضريبية ودفع

الضرائب واستلام الإشعارات الضريبية وكل ذلك في دقائق معدودة. النظام أيضًا متكامل مع منصات الخدمات الحكومية الأخرى، مما يجعل البيانات الضريبية متاحة بشكل آمن ومنسق بين مختلف الجهات الحكومية. هذه التجربة أظهرت كيف يمكن لرقمنة النظام الضريبي أن ترفع الكفاءة وتحسن التحصيل وتقلل من الأخطاء.

في المملكة المتحدة، مصلحة الضرائب والجمارك (**HMRC**) أطلقت برنامجًا يُعرف بـ "**Making Tax Digital**" (تحويل الضرائب إلى الرقمية)، وهو خطوة نحو تبسيط التصاريح الضريبية للشركات والمواطنين. البرنامج يهدف إلى تقليل الأخطاء الناتجة عن التصريحات الورقية وتحسين تجربة المستخدم من خلال إتاحة أدوات رقمية متطورة تجعل عملية تقديم التصاريح ودفع الضرائب أكثر سهولة وشفافية. كما ساعدت هذه المبادرة في تحقيق شفافية أكبر فيما يخص التفاعل بين المكلفين والهيئات الضريبية، حيث يمكن متابعة أي تغييرات أو تعديلات على البيانات الضريبية في الوقت الفعلي.

تجربة سنغافورة، التي تعد من بين الدول الرائدة في مجال رقمنة الخدمات الحكومية والتحول الرقمي في الاقتصاد، أيضًا تعتبر من التجارب الرائدة في مجال الرقمنة الضريبية. النظام الضريبي الرقمي هناك يعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحسين عملية التحصيل وتقليل التهرب الضريبي. البيانات الضريبية تتجمع بشكل مستمر من خلال مختلف التعاملات الإلكترونية سواء من الأفراد أو الشركات، ما يسمح بمتابعة دقيقة وفورية للمكلفين بالضريبة. هذه الأنظمة المتقدمة ساعدت سنغافورة على تحقيق معدلات تحصيل ضريبي مرتفعة مع تقليل الحاجة إلى تدخل الموظفين في العمليات اليدوية، وهو ما أدى إلى تحسين كبير في الكفاءة التشغيلية.

وفي الولايات المتحدة، تعتمد دائرة الإيرادات الداخلية (**IRS**) بشكل كبير على التكنولوجيا لتحسين كفاءة نظامها الضريبي. النظام يعتمد على قاعدة بيانات رقمية ضخمة تجمع معلومات من مختلف الجهات، ما يمكنها من تحديد الالتزامات الضريبية للمكلفين بدقة دون الحاجة إلى إجراءات يدوية. هذا التكامل بين الجهات الحكومية ساعد على تقليل الفجوة الضريبية وتحسين تجربة المكلفين من خلال تسريع الإجراءات وتقليل المعاملات الورقية.

إدخال الجزائر لتجارب مثل تلك التي تم تحقيقها في كل من إستونيا والمملكة المتحدة وسنغافورة والولايات المتحدة يتطلب تبني تقنيات مشابهة وتكييفها مع السياق المحلي. يتطلب ذلك أيضا استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية بالاضافة إلى تدريب الموظفين في مختلف المراكز الضريبية وأبضا العمل على تعزيز ثقافة استخدام التكنولوجيا بين المكلفين بالضريبة لضمان تحول رقمي ناجح ومستدام من خلال تقديم الاستشارات والخدمات المساعدة على مستوى المراكز الضريبية وأيضا من خلال الامتيازات والتحفيزات

كمرحلة أولية لأجل تحقيق وثبة في عدد التصريحات وعمليات الدفع الرقمية كمرحلة أولية قبل الاعتماد الكامل عليها والتخلص من العمليات الورقية التقليدية.

4. الخاتمة:

يعد التحول الرقمي في القطاع الضريبي عموما خطوة هامة وضرورية لتحسين كفاءة الأنظمة الضريبية العربية وتبسيط الإجراءات للمكلفين، وفي الجزائر خصوصا، يعتبر التحول الرقمي في القطاع الضريبي خطوة أساسية نحو تحديث النظام الضريبي وتعزيز كفاءته وشفافيته. إن اعتماد التكنولوجيا الرقمية في هذا المجال لا يقتصر على تسهيل عملية التصريح والدفع فحسب، بل يمتد ليشمل تحسين التحصيل الضريبي، تقليل الأخطاء البشرية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والموثوقية في التعاملات الضريبية. كما يوفر هذا التحول فرصة للتغلب على بعض التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، خاصة فيما يتعلق بزيادة إيرادات الدولة وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على الايرادات المتأتية من قطاع المحروقات.

ويمكن القول إن التحول الرقمي للقطاع الضريبي في الجزائر يمثل خطوة إيجابية نحو تحسين كفاءة النظام الضريبي وتطوير البنية التحتية الاقتصادية للدولة. على الرغم من التحديات القائمة، فإن استمرار الاستثمار في التكنولوجيا وتعزيز الوعي الرقمي يمكن أن يقود إلى تحقيق نتائج أفضل على المدى الطويل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على الإيرادات الضريبية التقليدية.

وبرغم التحديات العديدة التي تعترض هذه جهود التحول الرقمي في القطاع الضريبي، فإن المنصات الرقمية مثل "**مساهمتك**" و"**جبايتك**" تمثل خطوات جادة نحو تحقيق هذا التحول. ومن خلال التعلم من التجارب الدولية الرائدة، يمكن للجزائر أن تبني نظامًا ضريبيًا رقميًا متكاملًا يُعزز التحصيل الضريبي ويُقلل من التهرب الضريبي، مع ضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الأفراد لضمان استدامة هذا التحول.

وبرغم الجهود المبذولة، فإن التحول الرقمي في القطاع الضريبي في الجزائر يبقى يواجه عدة تحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص التوعية الثقافية والرقمية بين المكلفين بالضريبة، ومقاومة التغيير داخل الهياكل الإدارية. ومع ذلك، يُظهر النظام الرقمي الضريبي في الجزائر، من خلال منصتي "**مساهمتك**" و"**جبايتك**"، نتائج إيجابية ملموسة فيما يتعلق بتحسين كفاءة النظام الضريبي، حيث تم تسهيل إجراءات التصريح والدفع وتقليل المعاملات الورقية، وهو ما يعزز ثقة المكلفين بالضريبة في النظام الجديد.

إن استخدام المنصات الرقمية في القطاع الضريبي يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن التحول الرقمي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة النظام الضريبي. فبالإضافة إلى تسهيل التصريح والدفع الضريبي، يسهم هذا التحول في تقليل التهرب الضريبي، حيث تصبح العمليات أكثر شفافية وسهولة في المراقبة. ولكن لتحقيق

الاستفادة القصوى من هذا التحول، يجب أن تواصل الجزائر تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز التوعية الرقمية بين المواطنين والشركات، بالإضافة إلى إعادة تدريب الموظفين لضمان تفاعلهم الإيجابي مع الأنظمة الجديدة.

أهم النتائج:

- **تحسين الكفاءة:** ساهمت منصات مثل "مساهمتك" و"جبايتك" في تسهيل إجراءات التصريح والدفع الضريبي، مما قلل من الاعتماد على العمليات الورقية، وقلل من الأخطاء الناتجة عنها.
- **زيادة الشفافية:** أصبحت البيانات الضريبية متاحة للمكلفين بالضريبة بشكل أكثر شفافية، مما يتيح لهم متابعة العمليات بشكل لحظي وتجنب أي أخطاء أو تأخيرات.
- **تحسين العلاقة بين المكلفين والهيئات الضريبية:** أسهم التحول الرقمي في تعزيز الثقة بين المكلفين والجهات الضريبية، حيث أصبح بالإمكان الوصول إلى المعلومات وإجراء التعاملات بشكل سريع وآمن.
- **الاستفادة من التجارب الدولية:** يمكن للجزائر أن تتعلم من تجارب دول مثل إستونيا والمملكة المتحدة وسنغافورة، التي حققت نجاحًا كبيرًا في تحويل الأنظمة الضريبية إلى أنظمة رقمية متكاملة وفعالة.

توصيات: يمكن للتوصيات التالية أن تساعد في تجاوز التحديات التي تعيق التحول الرقمي في القطاع الضريبي في الجزائر:

- **تحسين البنية التحتية الرقمية:** من خلال زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين سرعة واستقرار الإنترنت في جميع أنحاء البلاد.
- **رفع مستوى الوعي الرقمي:** عبر تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية موجهة لفئات التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم على اعتماد التكنولوجيا الرقمية.
- **إعادة تأهيل الموظفين:** إدخالهم في دورات تكوينية مستمرة لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان تفاعلهم الإيجابي مع الأنظمة الرقمية الجديدة.
- **تعزيز الأمن السيبراني:** من خلال تطوير نظم حماية البيانات الشخصية وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية، مما سيزيد من ثقة المكلفين بالضريبة في النظام الرقمي.

5. قائمة المراجع:

[1] Akpubi, M., & Igbekoyi, O. (2019). **ELECTRONIC TAXATION AND TAX COMPLIANCE AMONG SOME SELECTED FAST FOOD RESTAURANTS IN LAGOS STATE, NIGERIA**. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 07 (07).

(2) Chijioke, N., & al. (2018). **Impact of E–Taxation on Nigeria's Revenue and Economic Growth: A Pre – Post Analysis**. International Journal of Finance and Accounting, 07(02).

(3) صبري الفران، هبة عبد المنعم، جوان 2021 ، دراسة حول " **رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية** " ، صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2024/09/29

(4) هبة عبد المنعم، أفريل 2019 ، **رقمنة المالية العامة**، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، ص 01 ، www.amf.org.ae،(تاريخ الاطلاع: 2024/09/29

(5) Sanjeev Gupta and other, (2017)**, Digital revolutions in public finance (**Digitalization and Taxation**), IMF p26, www.elibrary.imf.org., (consulté le: 03/03/2022**

(6) Edwin Emery , Philip H, Ault, Warren K,Agee, Introduction to Mass Communication ,company ,INC,New York ,DoDD ,MEAD ,2ed edition (c),1965 .

(7) Douwe Korff, CYBER SECURITY DEFINITIONS – a selection. P1, in: https://www.sbs.ox.ac.uk/cybersecurity capacity/system/files/CPDP%202015%20-20KORFF%20Handout.pdf

(8) **الاسكوا. (2023). خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications تم الوصول إليه في [Oct 20,2024]. ص3.**

(9) **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022) نموذج نضج التحول الرقمي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية متاح على الرابط:** http://www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications-and-products/digital-transformation-maturity-model.htm **تم الوصول إليه في [Oct 20,2024]. ص 19.**

(10) **المديرية العامة للضرائب. "مساهمتك – بوابتك الالكترونية". تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024. متاح على:** https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar **تم الوصول إليه في [Oct 21,2024].**

(11) **المديرية العامة للضرائب. "المنشورات – مطويات حول الخدمات الجبائية الرقمية". متاح على:** https://www.mfdgi.gov.dz/publications-ar/depliants#635-640- **تم الوصول إليه في الوصول إليه في [Oct 22,2024].**

(12) **المديرية العامة للضرائب. "المديرية العامة للضرائب – البوابة العامة". متاح على :** https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/ **تم الوصول إليه في الوصول إليه في [Oct 22,2024].**

(13) **المديرية العامة للضرائب. "المنشورات – مطويات حول الخدمات الجبائية الرقمية". متاح على:** https://www.mfdgi.gov.dz/publications-ar/depliants#635-640- **تم الوصول إليه في الوصول إليه في [Oct 22,2024].**